استطاعة هذه الدول والقوى والحركات أن تعتمد على حقيقة أن الرأسمالية الغربية على الأرجح غير مستقرة وليست حاسمة ، إنها ــ ومن المرجح ان يستمر هذا ــ انجرافية في التيار . ولعل المثل الأفضل لهذه السياسة الانجرافية كان خلال الثورة الايرانية عندما أمر الرئيس كارتر بتحرك وحدات من الاسطول الأميركي السابع الى المحيط الهندي قرب ايران ثم ــ وفي خضم الأزمة ــ صدرت الأوامر الى هذه القوة لكي تدور وتعود الى الشرق الأقصى . فالخطوات الجريئة سرعان ما تنعكس أو تواجه الاخفاق . والسياسة الخارجية تبدو متنبذبة وتتقانفها الأمواج .

ان عجز الولايات المتحدة عن التدخل في انجولا واثيوبيا وأفغانستان واليمن الديموقراطية ، وفوق هؤلاء جميعاً في ايران ، لمحاولة عكس التيار وقلب الموجة لصالحها ، هو مؤشر على ما قد أسميه **بأزمة القوة الأمريكية .**

أزمة القوة الأمريكية هذه ، يجري التعبير عنها كذلك في النزاع بين حكومة الولايات المتحدة (ادارة كارتر) وبين الكونجرس ، حول مسألة العقوبات ضد روديسيا . فالأمر يبدو وكأن لكارتر سياسة هي سياسة الخط المتشدد ، وكأن للكونجرس سياسية أخرى هي سياسة الخط اللين . والشأن نفسة ، كما سنرى لاحقاً ، ينطبق على الشرق الأوسط ، على الرغم من أن مواقع اللين والتشدد تبدو هنا مختلفة .

أزمة القوة الأمريكية والمحكومية Governability والشرق الأوسط

أزمة القوة في السياسة الخارجية المشار اليها آنفاً ، لها ما يقابلها على صعيد السياسة الداخلية . فتقرير اللجنة الثلاثية المعنون **أزمة الديمقراطية** (نيويورك : منشورات الجامعة ، ١٩٧٥) يشخص الولايات المتحدة باعتبارها تعاني من **أزمة في المحكومية Crisis of governability** . والتقرير يحمل بكل قسوة على ما يلاحظه من انحطاط في « شرعية القسر ، والنظام ، والسرية ، والخداع » . ويدعو التقرير بدلاً من ذلك ، الى «الاعتدال في الديموقراطية » من أجل افساح المجال أمام قدر أكبر من المحكومية Governability . « هذا العجز في المحكومية » ينذر بالشؤم في رأي واضعي التقرير ، لأنه يحدث في مرحلة دولية طابعها « الندرة الاقتصادية ، والتضخم ، وامكان نشوء ركود اقتصادي ذي أجل طويل » . فالدولة الأمريكية التي كانت على الدوام قادرة على الحفاظ على / أواخر الطلب الاقتصادي الاجمالي ، والتي كانت قادرة على ضبط المنافسة ، وضبط الصراع الطبقي (كالعلاقات بين الادارة والعمال) وتخفيف الضائقة الاجتماعية ، ومعالجة السخط الاجتماعي ــ الاقتصادي ، تجد ان من العسير عليها في السبعينات التأثير في النواحي السالفة الذكر . صحيح انه كما يبين الجدول الرقم ٣ ، فان هناك هبوطاً حاداً في موثوقية الزعامة للمؤسسات الأمريكية الرئيسية . فالادارة الاتحادية ، والكونجرس ، والقوات المسلحة ، مثلها في ذلك مثل الشركات العملاقة ، كابدت انهياراً مثيراً في درجة الثقة بها على الصعيد الشعبي . وكنتيجة طبيعية للأزمة الاقتصادية والأزمة الملازمة لها في الثقة السياسية ، نجد في الولايات المتحدة حالياً موجة واسعة للغاية من تبديل التحالفات وتغيير المواقف والتقلب المستمر ، في علاقات القوى السياسية ببعضها بعضاً . وان التحالف الأعظم بين الشركات الكبرى والليبرالية الذي شكله روزفلت في الثلاثينات ، والذي ساد الولايات المتحدة منذ ذلك الحين ، يتعرض الآن للارتجاج . واذا استثنينا الايديولوجية (التي تبقي عليها وسائط الاعلام) ، فاننا لا نجد أي إجماع قومي .